LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12/12/2012

نطالب بإعمال منطق إرضاء الضحايا بدل التيئيس

وجه ضحايا معتقل تازمامارت رسالة إلى إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يحتجون فيها على إقبار ملفهم. فيما يلي نص الرسالة:

«لم تتمكن هيئة الإنصاف والمصالحة ومعها هيئة المتابعة لدى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا ولا المجلس الوطني حاليا من إيجاد حل عادل شامل ومنصف لضحايا معتقل تازمامارت حيث بقي هذا الملف رهين مشاورات لا تنتهي داخل ردهات المجلس تارة وبين أعضاء اللجنة المركزية المختلطة الخاصة بتتبع مسالة الإدماج الاجتماعي – والتي تضم ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية – تارة أخرى، مشورات لم تفض إلى شيئ باستثناء إدماج بعض الحالات الفردية والتي تعد على رؤوس الأصابع .أما مسالة رفات المتوفين ومراسيم التابين وكل ما يتعلق بحفظ الذاكرة فكلها مواضيع تم تجميدها علما بان كل ما تم الإقدام عليه بالمعتقل السابق كان من جانب واحد دون مراعاة لشعور الأسر المكلومة في ذويها ولا لنداءات المجتمع المدني بضرورة التحفظ على المراكز السابقة للاعتقال التعسفي، فهذه الوضعية الغامضة جعلتنا كأصحاب حق نضيع في متاهات السؤال عن مصير ملفنا وفي اية جهة استقر وما هي اسباب تهميشه ومن يملك مفاتيح معالجته. ففي الوقت التي عرفت فيه عدة ملفات لضحايا الانتهاكات طريقها إلى الحل بقي ملف تازمامارت يراوح مكانه وترك ضحاياه للإهمال واللامبالاة، فعن اي إدماج نتحدث؟ واية كرامة؟ وأية تسوية؟

المعاش كالية لإدماج الضحايا الناجين والأرامل

فإذا كان الإدماج في الحياة الاجتماعية عبر تشغيل القادرين والمؤهلين من أبناء ذوي الحقوق شيئا إيجابيا قد يحقق المطلوب منه، فلا ينطبق ذلك حتما على الضحايا الناجين أنفسهم وأرامل المتوفين والذين وصلوا ومنذ فترة طويلة حد سن التقاعد، فاي إدماج أفضل لهم وأكرم من منحهم حقهم الطبيعي في تقاعد كريم، ولنا سابقة مفيدة في الكيفية التي عولجت بها قضية إعادة إدماج الأساتذة المنتمين إلى مختلف أسلاك التعليم في عهد حكومة السيد عبد الرحمان اليوسفي حيث أدمج من أدمج وأحيل على التقاعد من أحيل مع الاحتفاظ بكافة الحقوق المتعلقة بالترقية والتعويضات العائلية وغيرها حيث كانت تسوية إدارية بامتياز تندرج في ما يسمى في مفهوم العدالة الانتقالية باستعادة المسار المهني للضحية فاين يكمن المشكل بالنسبة لضحايا معتقل تازمامارت؟

تردد في كثير من الأوساط الرسمية وخصوصا داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا بمناسبة اللقاءات التي جمعتنا بلجنة التتبع بان فكرة تسوية من هذا النوع وبتلك الصيغة تبقى صعبة المنال إن لم تكن مستحيلة من خلال ما تم استنتاجه من قبل مسئولين من المؤسسة العسكرية – ارتباطا بقوانينها الخاصة –، ولتجاوز هذه الإشكالية تم التداول في تلك الأثناء حول عدة مقترحات من بينها البحث مع الوزارة الأولى عن حل بديل يصون مبدأ الحق في التقاعد استنادا على استفادة الضحايا من العفو الملكي وتماشيا مع مبادئ العدالة الانتقالية التي عمل بها المغرب لتسوية ماضي الانتهاكات، وقد عبرنا إبانه عن إيجابية هذا طرح خصوصا وأن الضحايا الناجين كانوا يستفيدون من منحة شهرية من المصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية قدرها خمسة الاف درهم -5000- قبل اصدار المقررات التحكيمية والتعويضات التي صاحبتها من طرف هياة التحكيم المستقلة لدى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حيث تم توقيف على إثرها مباشرة هذه المنحة وبشكل مفاجئ والتي رغم بساطتها كانت توفر نوعا من الأمان والاستقرار للأسر المستفيدة. طرحت إذن الحلول البديلة بشكل مستفيض ورسمي مع هياة المتابعة والتي آلت على نفسها بتبني أفضلها لتكفل الحقوق لجميع الضحايا ولتشمل أراملهم بما يراعي الجانب الإنساني من هذا الملف الذي طال به الأمد و لكن للأسف نعود اليوم و بعد أزيد من ثلاثة سنين على آخر الوعود من طرف المجلس السابق بعد أن مرض من مرض وتوفي من توفي وهناك من يعيش على الكفاف وفي وضعية صعبة سنكتشف بان المجلس الوطني لم يقدم أيا من هذه الاقتراحات للوزارة الأولى وتم الاكتفاء بمقررات توصي بشكل فضفاض بضرورة الإدماج الاجتماعي للضحايا مع الإمعان في استثناء الأرامل حتى من هذه التوصية كما لم يكلف نفسه بمتابعة باقي القضايا العالقة في الملف.

أمام هذه الوضعية الغامضة لملفنا وبمناسبة إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان نعلن للرأي العام الوطني والدولي:

– رفضنا التام لكل شكل من أشكال الإقصاء والمماطلة والتهميش من طرف الجهات المسئولة وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وصمودنا رغم كل محولات النيل من قضيتنا العادلة.

– تشبثنا الكامل بكافة مطالبنا حول الحقيقة والكرامة وحفظ الذاكرة وتحديد هوية الرفات وتمكين الأسر من مراسيم التابين.

– تاكيدنا على الحق في معاش لائق للناجين وأرامل المتوفين كالية للإدماج الإجتماعي.

– إلحاحنا على ضرورة الإدماج الفوري لذوي الحقوق إدماجا لائقا.

– التعجيل بغلق الملف بمنطق إرضاء الضحايا وليس بسبل التيئيس والمماطلة.

– وإذ نعبر كذلك على انخراطنا في كل القضايا العادلة من أجل الكرامة والعدالة وحقوق الإنسان، ندعوكم لمساندتنا

ودعمنا للدفع بهذا الملف لدى الجهات المسئولة للعمل على تسويته تسوية عادلة وشاملة.

وحرر بتاريخ 2 دجنبر 2012

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وزارة العدل تنتظر وقائع محددة حول التجاوزات بالسجون

مصطفى الرميد، وزير العدل

في العدد السابق من «الوطن الآن» نشرنا في الصفحة 6 مقالا بعنوان «تقرير اليزمي حول السجون يكشف ازدواجية الخطاب لدى الحزب الحاكم». وقد ورد في المقال، خطأ، أن وزارة العدل والحريات تؤكد أنها «غير معنية بالبحث في كل الانتهاكات والجرائم المحتملة». والصحيح، كما ورد في البلاغ، أنها «معنية بالأمر بالبحث في كل الانتهاكات والجرائم المحتملة».

وتعميما للفائدة ننشر بلاغ وزارة العدل والحريات كاملا:

«على إثر صدور تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان بتاريخ 30 أكتوبر 2012 حول وضعية السجون تساءلت بعض المابر الإعلامية وبعض الفاعلين الحقوقيين عن عدم فتح وزارة العدل والحريات بحثا تلقائيا بشأن التجاوزات التي نسبها التقرير للسجون المغربية، فإن هذه الوزارة تؤكد على أنها معنية بالأمر بالبحث في كل الانتهاكات والجرائم المحتملة، فإنها تشير إلى أن ذلك منوط بوقائع محددة زمانا ومكانا وأطرافا مع العلم أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان اكتفى بتسجيل تجاوزات وسوء المعاملة والغلو في استعمال السلطة، دون أي بيانات أخرى بالإمكان أن يتأسس عليها أي بحث تمهيدي؛ كما أن هذه الوزارة لم تتوصل على الأقل في هذه المرحلة بشكايات في الموضوع، لذلك فإنها تفيد باستعدادها للأمر بالبحث عن كافة التجاوزات حالما تتوصل بالبيانات الضرورية لذلك».

Université

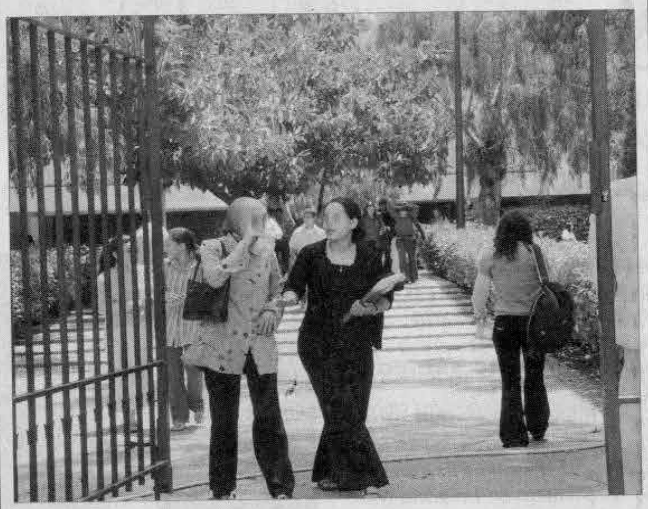

Les droits de l'Homme privilégiés

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales Rabat-Agdal ont signé, lundi dernier à Rabat, un accord-cadre relatif au Master des droits de l'Homme. Paraphé par le président du CNDH, Driss El Yazami et le recteur de la Faculté de Rabat-Agdal, Labcen Oulbaj, cet accord a pour objectif d'ancrer la culture et l'esprit des droits de l'Homme à tous les niveaux de l'enseignement et de favoriser et développer la recherche scientifique en la matière, de manière à mettre en place un véritable socle scientifique pour supporter le travail sur le terrain.

En vertu de cet accord, signé en marge de la Caravane régionale organisée (du 7 au 22 décembre) par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Rabat-Kénitra à l'occasion de la commémoration de la Journée mondiale des droits de l'Homme (10 décembre), le CNDH s'engage à alimenter la bibliothèque universitaire en ouvrages et publications liés aux droits de l'Homme, à assurer la formation de l'équipe pédagogique et à organiser des sessions de formation au profit des étudiants. La Faculté de Rabat-Agdal, elle, se chargera de la formation en la matière des étudiants et des membres du CNDH et des CRDH et de programmer l'enseignement des langues devant faciliter l'accès au jargon des droits de l'Homme. Animant, à cette occasion, une leçon inaugurale sur le thème de l'«Instance, équité et réconciliation» (IER) au Maroc, M. El Yazami a souligné que cette expérience s'inscrit dans une série de réalisations ayant jalonné le processus de réformes tous azimuts lancé au début de ce siècle, mettant en exergue les dimensions morale, politique, historique et symbolique de l'action de cette Instance.

إحداث ماستر خاص بحقوق الإنسان

اليزمي يدعو إلى تأصيل ثقافة حقوق الإنسان وتحقيق تراكم علمي حقوقي

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط - أكدال أول أمس الاثنين بالرباط اتفاقية إطار خاصة بماستر حقوق الإنسان.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، وعميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط - أكدال لحسن واحاج، إلى تأصيل ثقافة وفكر حقوق الإنسان في جميع مستويات التعليم وخاصة الجامعي، وتيسير إمكانية البحث العلمي في المجال وتطويره لخلق تراكم فكري يستند للممارسة الميدانية.

وتندرج هذه الاتفاقية في إطار الاحتفالات التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط - القنيطرة بذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة.

وتتضمن هذه الاتفاقية عددا من الالتزامات من لدن الطرفين من بينهم عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إغناء الخزانة الجامعية بالكتب والإصدارات المرتبطة بحقوق الإنسان، وتكوين الفريق البيداغوجي وضمان دورات تكوينية للطلبة باللجان الجهوية والمجلس الوطني وبالخارج، في حين ستعمل الكلية على تكوين الطلبة في مجال حقوق الإنسان وبرمجة تكوين في اللغات التي تسمح لهم بالتعاطي مع الأدبيات الحقوقية، وكذا تكوين أعضاء المجلس الوطني واللجان الجهوية وبالمناسبة ألقى إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، درسا افتتاحيا تحت عنوان "قراءة حول تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب" استعرض فيه أهم المحطات التي مر منها مسلسل الإصلاح بالمغرب خلال العشرية الأخيرة، ومن بينها على الخصوص إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة وتقرير الخمسينية وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإصدار مدونة الأسرة.

وأبرز اليزمي أن بداية القرن الحالي بالمغرب تميزت بإطلاق سلسلة من الإصلاحات السياسية التي همت إشكاليات مركزية مرتبطة بحقوق الإنسان من بينها المساواة والتعددية والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مشيرا إلى أن المغرب ملك الجرأة في سياق إقليمي ساد فيه الاستبداد بكل أشكاله. وقبل الربيع العربي بوقت طويل. للقيام بمجموعة من الإصلاحات، وذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأهم محطات عمل هيئة الإنصاف والمصالحة وعملها في مجال جبر الضرر. وذلك من خلال مهام الهيئة المتمثلة في تحديد كيفيات جبر الضرر الفردي والكشف عن الحقيقة خاصة في حالات الاختفاء القسري وتحديد المسؤوليات المؤسساتية وشرح السياق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبلورة توصيات من شأنها ضمان عدم تكرار ما جرى. ممرزا البعد المعنوي السياسي والحقوقي لجلسات الاستماع العمومية التي نظمت في إطار معالجة خروقات حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن هذه الديناميكية القائمة على إعادة تملك التاريخ وعلى النقاش التعددي و"المواجهات" السلمية، مثلت أحد الإسهامات الأساسية للعدالة الانتقالية.

وأكد اليزمي، من جهة أخرى، ضرورة البحث العلمي لفهم التاريخ الراهن للمغرب، موضحا أن المغرب "ربما يعاني مما يمكن أن نصفه بتضخم في الذاكرة وعجز في التاريخ" وأن العمل الذي تم القيام به يجب استكماله لكن بسلاح الصرامة العلمية الأكاديمية ولهذا السبب - يقول إدريس اليزمي - أصدرت الهيئة العديد من التوصيات من أجل وضع سياسة جدية لتدبير الأرشيف ومجهود متواصل للتكوين الأكاديمي وتعزيز البحث وأخيرا وضع سياسة لتعميم المعارف حول المجال من خلال إحداث المتاحف.

وأضاف أن هذا المجهود ساهم في إخراج عدد من القرارات إلى الوجود، من بينها قانون حديث لتدبير الأرشيف، وتنصيب مؤسسة ارشيف المغرب رسميا سنة 2011، وإنجاز دراسة تهم واقع البحث حول التاريخ الراهن وإحداث ماستر في التاريخ الراهن إحداث المعهد المغربي للتاريخ الراهن. وكذا المتاحف الجهوية للتاريخ، مشيرا إلى أنه تم في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي تمويل العديد من المشاريع الجمعوية التي تهم الذاكرة.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط - القنيطرة تنتظم، في إطار ترسيخ دور اللجان الجهوية لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الحوار حولها مع جميع الفاعلين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان، وترجمة دور واستراتيجية الغرب اللذان تضطلع بهما اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، قافلة جهوية لحقوق الإنسان تحت شعار "حقوق الإنسان.. ثقافة.. نهوض.. حماية مسؤوليتنا".

وتهدف القافلة، التي انطلقت يوم الجمعة الماضي وستستمر إلى غاية 22 دجنبر الجاري، إلى التعريف بدور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط - القنيطرة، وتعبئة الفاعلين والشركاء المحليين من أجل نوطين ثقافة حقوق الإنسان محليا من خلال تنفيذ البرامج المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الحوار حولها.

وستهم هذه القافلة، التي سيتم خلالها تنظيم ندوات وورشات وأيام دراسية وعروض مسرحية وسينمائية وغيرها، مختلف الأقاليم والعمالات التي يشملها نفوذ اللجنة الترابي: الرباط والصخيرات وتمارة وسلا والقنيطرة والخميسات وسيدي سليمان وسيدي قاسم.

دعوا إلى تفعيل القوانين التي تطالب بإخضاع المعتقلات لسلطة القضاء أو وزارة العدل

حقوقيون وقضاة يطالبون بـ«أنسنة» سجون المغرب

بني ملال
المصطفى أبوالخير

طالب قضاة وحقوقيون بإعادة النظر في القوانين المنظمة للسجون في المغرب وإخراجها من الوضع الحالي، بتبعيتها للقضاء ووزارة العدل، بدلا من المندوبية السامية للسجون.

وشارك في الندوة، التي نظمها المرصد المغربي للسجون واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان -بني ملال خريبكة، حول وضعية السجون في المغرب تحت شعار «من أجل أنسنة السجون»، في بني ملال، قضاة ومحامون وصحافيون وفعاليات من المجتمع المدني، وهو النشاط الذي جاء في سياق المجهودات التي يبذلها المرصد المغربي للسجون لحماية حقوق السجناء وانسجاما مع التوصيات الصادرة في التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان: «أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات»..

وقال سعيد حتمان، رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب، في قراءة في القانون المنظم للسجون، إن «الضرورة أصبحت حتمية لجمع النصوص القانونية الموجودة ضمن محطات مختلفة في مدونة خاصة لهذا المجال».

وأكد حتمان أن السجون تعيش تحت واقع ظاهرة الاكتظاظ، التي يبقى من أبرز مسبباتها الاعتقال الاحتياطي، حيث بلغ 50 في المائة من مجموع السجناء.

وأوضح المتحدث نفسه أن السجون تعرف حالة العود بشكل مثير، مما يطرح التساؤل حول أسبابها ويستدعي إعادة النظر في النصوص القانونية المتعلقة بالسجون بهدف تأهيل وإدماج السجناء داخل المجتمع.

وشدد حتمان على ضرورة تفعيل القانون الذي ينص على إلحاق المؤسسة السجنية بوزارة العدل وليس المندوبية السامية للسجون.

من جهته، كشف علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان -بني ملال خريبكة، أن آليات مراقبة السجون، خصوصا المراقبة الإدارية والقضائية، تبقى غائبة إن لم تكن شبه منعدمة.

وأوضح البصراوي أن آليات المراقبة القانونية للسجون تتوزع بين المراقبة الإدارية بواسطة اللجن الإقليمية التي يترأسها الولاة والعمال وتضم المتخبين وبعض المصالح ذات الصلة يفترض فيها مراقبة كافة الجوانب التي تهم حياة النزلاء داخل السجون، من توفير الخدمات الصحية والوسائل الوقائية والأمنية والغذائية، إضافة إلى المراقبة القضائية ومؤسسات الوسيط ومراقبة الإعلام. وكشف المتحدث «عدم تعاطي مؤسسات المجتمع المدني مع السجون»، حيث أوضح أنه تتم أقل من 500 زيارة للجمعيات في المغرب إلى المؤسسات السجنية بالمقارنة مع العدد الكبير للجمعيات ككل.

ومن جانبه، قال مصطفى الشافعي، مدير المرصد المغربي للسجون، أن مراقبة وضعية السجون في المغرب تواجه عدة معوقات، أهمها قلة تعاون المؤسسات الحكومية وضعف إمكانات جمعيات المجتمع المدني، موضحا أن إصلاح أوضاع السجون مرتبط بضرورة توفر أساسيات بناء دولة الحق والقانون، وبالتالي إصلاح المؤسسات السجنية والنهوض بأوضاع السجناء.

لجنة حقوق الإنسان بالحسيمة: الوضع في السجون مسؤولية مشتركة

11.12.2012

الحسيمة 11 دجنبر2012 /ومع/ قالت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة - الناظور؛ السيدة سعاد الإدريسي؛ إن الوضع الحالي في السجون مسؤولية مشتركة تحتم انخراط جميع الفاعلين لمعالجته.

وأبرزت السيدة سعاد الإدريسي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء؛ على هامش أشغال مائدة مستديرة نظمت مؤخرا بالحسيمة؛ حول موضوع "تقرير أزمة السجون وسؤال تفعيل التوصيات" ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للمؤسسات السجنية وإشراك الفاعلين والمهتمين من أجل إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق؛ تضيف السيدة الإدريسي؛ تعمل اللجنة بتعاون مع عدد من الشركاء المؤسساتيين وجمعيات المجتمع المدني لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في السجون وتجنب التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان.

من جهته أشار منسق لجنة حماية حقوق الإنسان باللجنة الجهوية الحسيمة-الناظور؛ السيد رشيد بالعالي إلى أن الهدف من الاجتماع هو الاشتغال؛ في مناخ من الحوار؛ على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير عن الوضعية في السجون ؛ وبحث فرص الشراكة والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في المغرب.

ويمثل هذا الاجتماع أيضا فرصة لمناقشة السبل الكفيلة للعمل على تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب؛ وذلك بهدف تحسين أوضاع المؤسسات السجنية والسجناء وتمتيعهم بكافة حقوقهم؛ وضمان أفضل الظروف لإعادة تأهيلهم.

حضر هذا الاجتماع؛ الذي يندرج في إطار تخليد ذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ ممثلون عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ والوكيل العام للملك؛ وجمعيات حقوق الإنسان وعدد من المسؤولين الإقليميين والجهويين.

Commission des droits de l'Homme d'Al Hoceima : la situation dans les prisons est une responsabilité partagée

Al Hoceima, 11 déc. 2012 (MAP) û La situation actuelle dans les prisons est une responsabilité partagée impliquant l'intervention de toutes les parties concernées pour y remédier, a affirmé la présidente de la commission régionale des droits de l'Homme d'Al Hoceima-Nador, Mme Souad Idrissi.

Dans une déclaration à la MAP en marge d'une table ronde, organisée récemment à Al Hoceima, sur le thème "le rapport sur la crise des prisons et la question de la mise en Âœuvre des recommandations", Mme Idrissi a mis l'accent sur la nécessité d'accorder davantage d'intérêt aux établissements pénitentiaires et de mettre à contribution les parties concernées pour trouver les solutions appropriées aux dysfonctionnements constatés par le rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).
Dans cette optique, ajoute Mme Idrissi, la commission travaille avec un ensemble de partenaires institutionnels et de la société civile afin de promouvoir la culture des droits de l'Homme dans les prisons et d'éviter les transgressions et atteintes aux droits de la personne.

De son côté, le coordinateur du comité de protection des droits de l'Homme au sein de la Commission régionales Nador-Al Hoceima, Rachid Belaali, a relevé que l'objectif de cette rencontre est d'Âœuvrer, dans un cadre de concertation, à la mise en Âœuvre des recommandations émises dans le rapport sur la situation des prisons.
Il s'agit également d'examiner les opportunités de partenariat et de coopération avec tous les acteurs concernés par la situation des droits de l'Homme au Maroc.

Cette rencontre a aussi offert l'occasion de débattre des moyens et des mesures nécessaires à la mise en Âœuvre les conventions internationales approuvées par le Maroc, et ce dans le but d'améliorer les conditions d'incarcération, faire bénéficier les prisonniers de tous leurs droits, et leur assurer les conditions optimales de réinsertion.
Cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre de la célébration de la journée mondiale des droits de l'Homme, a connu la participation de représentants du Conseil national des droits de l'Homme, du parquet général, d'associations des droits de l'Homme et d'un ensemble de responsables locaux et régionaux.(MAP).

وقفة احتجاجية أمام مندوبية إدارة السجون المغربية بالرباط

الأربعاء, 12 ديسمبر 2012

نظمت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين يوما احتجاجيا موازاة مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان تضمن عدة أنشطة نضالية ¡ حيث نفذت وقفة احتجاجية أمام مندوبية إدارة السجون المغربية بالرباط طالبت من خلالها مجددا برحيل المندوب العام للسجون حفيظ بن هاشم معتÉ من خلال بيان لها تم توزيعه خلال الوقفة أن الدرجة المتدنية التي بلغها المغرب في مجال حقوق الإنسانæ التقارير الدولية السوداء التي أصبحت تصدرها عدة منظمات حقوقية في هذا الصدد جاءت بعد توليه هذا المنصبæ قد اتهمت اللجنة في بيانها مندوب السجون بالمسؤولية المباشرة عما يحدث داخل السجون المغربية من تعذيبæ انتهاكات لحقوق الإنسان .

كما نظمت خلال نفس اليوم أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط معرضا لصور قالت أنها لمعتقلين إسلاميين داخل السجون المغربية تظهر آثار التعذيب الذي يتعرض له أولئك المعتقلون كما تم عرض رسوم كاريكاتورية قالت اللجنة أنها تعود لمعتقلين إسلاميين عبروا من خلالها عن أساليب التعذيب التي يتعرضون لها .

و اختتمت اللجنة يومها النضالي بوقفة احتجاجية في نفس المكان رفعت فيها شعارات مطالبة بالإفراج عن المعتقلين الإسلاميينæ بإيقاف التعذيب الذي يتعرضون له كما طالبت بمحاسبة الجلادين المسؤولين عن تعذيبهم .

و بالموازاة مع ذلك خاض المعتقلون الإسلاميون بسجن سلا2 بالمغرب إضرابا إنذاريا عن الطعام بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان احتجاجا على ما أسموه -في بيان صادر لهم- "بالمعاناة المتواصلةæ التعذيب الممنهج الذي يتعرضون له إضافة إلى حرمانهم من أبسط حقوقهم "

و في نفس السياق نظمت منظمة " عدالة المغرب" وقفة احتجاجية أمام السفارة المغربية بلندن طالبت من خلالها السلطات المغربية بالإفراج عن المعتقلين الإسلاميين لديها ووقف التعذيب في حقهم .

ندوة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان خريبكة بني ملال تدعوا لأنسنة السجون وضمان كرامة السجناء

دعا المشاركون في ندوة نظمت اليوم السبت بمدينة بني ملال كل المؤسسات الرسمية ذات الصلة بالسجون ووضعية السجناء إلى التفاعل مع توصيا Ê تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول "أزمة السجون مسؤولية مشتركة 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات " .

وأكد المشاركون خلال هذه الندوة التي نظمها المرصد المغربي للسجون واللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال خريبكة حول "وضعية السجون تحت شعار " من أجل أنسنه السجون "على ضرورة انخراط الجميع للنهوض بوضعية السجون والسجناء بالمغرب باعتبارها مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني ¡ والبحث عن الحلول اللازمة لأزمة السجون بالمغرب.

وأكدوا على ضرورة إشراك المجتمع المدني والفعاليات المدنية والحقوقية في اللجان المحلية التي تقوم بدور المراقبة الإدارية للسجون كآلية إلى جانب آلية المراقبة القضائية ¡ وجمع النصوص التشريعية ووضع مدونة خاصة بالسجون¡ وضمان كرامة السجناء والسجينات والعمل على تقويم انحرافهم وإصلاحهم وتأهيلهم من أجل إدماجهم في المجتمع.

وفي هذا السياق¡ أبرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ببني ملال خريبكة السيد علال البصراوي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أن تنظيم هذه الندوة يأتي انسجاما مع التوصيات الصادرة في التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الانسان ¡ وفي سياق المجهودات التي يبذلها المرصد المغربي للسجون والتي تتعلق بحماية حقوق السجناء والنهوض بها ¡ وكذا لتسليط الضوء على حقوقهم وعلى الاختلالات التشريعية.

وقال إنه إذا كان الاهتمام الوطني تزايد منذ مدة بحقوق الانسان في جميع مراحل الدعوى الجنائية وخاصة بتوفير شروط المحاكمة العادلة ¡ فإن هذا الاهتمام ينصب اليوم أكثر على مرحلة تنفيذ العقوبة ¡وذلك بعد مرور أزيد من عقد على صدور القانون 98/23 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية والمرسوم التطبيقي رقم 4848 ¡ وقانون المسطرة الجنائية .

من جهته¡ أكد مدير المرصد المغربي للسجون السيد الشافعي مصطفى أن هذه الندوة تندرج في إطار برنامج عام للمرصد من أجل تحسيس الفاعلين السياسيين والمدنيين والاجتماعيين بأوضاع السجون بالمغرب للنهوض بحقوق السجناء وحمايتها وفقا لما هو مسطر في المواثيق الدولية لحقوق الانسان ووفق ما هو مسطر في القوانين الداخلية قانون 23/ 98 المنظم للسجون بالمغرب.

وأشار إلى أن مقاربة المرصد المغربي للسجون تستمد مقوماتها مما نصت عليه المواثيق الدولية لحقوق الانسان وحقوق السجناء والسجينات بهد Ý تقويم أداء هذه المؤسسات لدورها الاصلاحي والتأهيلي¡ وذلك انسجاما مع الاتجاهات التي تنادي بضرورة إصلاح السجون وتغيير أساليبها في معاملة النزلاء والنزيلات.

وأضاف أن سياسة المرصد المغربي للسجون تستهدف الكشف والتعرف على الظروف والأوضاع التي يعيش في ظلها نزلاء ونزيلات المؤسسات السجنية وتوضيح مساراتها من جميع الجوانب السلبية والايجابية لمحاولة رصدها وتتبعها وتحديد أبعادها واتجاهاتها من أجل وضع المعالجات والاصلاحات المناسبة لكل المعوقات والصعوبات التي تقف حائلا أمام تنفيذ البرامج الاجتماعية والاصلاحية بشكل ملموس وعلمي على نحو يجعل من مدة تقيد حرية المحكوم عليهم فترة إصلاح وتأهيل.

من جانبه¡ قدم رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بالدائرة الاستئنافية بني ملال السيد سعيد حتمان قراءة في المنظومة القانونية للسجون من خلال التطور التاريخي لهذه النصوص قبل وأثناء فترة الحماية ثم مرحلة الاستقلال¡ والتغييرات التي عرفتها النصوص المنظمة للسجون إلى حدود صدور قانون 23/ 98 المنظم للسجون بالمغرب .

تجربتا المغرب والأرجنتين في مجال النهوض بحقوق الإنسان في صلب لقاء بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومسؤول برلماني ارجنتيني

11.12.2012

الرباط 11 دجنبر 2012/ومع/ شكل تبادل التجارب المتعلقة بالنهوض بمجال حقوق الإنسان صلب اللقاء الذي جمع اليوم الثلاثاء بالرباط بين ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأرجنتيني السيد غليرمو رامون كارمونا.

وقال السيد كارمونا في تصريح للصحافة عقب هذا اللقاء إنه قدم للجانب المغربي تجربة بلاده في النهوض بحقوق الإنسان؛ واصفا أوراش الإصلاح التي يقوم بها المغرب في مجال حقوق الإنسان ب "الباهرة".

وأبرز أن المسلسل الذي قامت به الأرجنتين في هذا المجال تم على أساس تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال "سياسة الذاكرة والعدالة" والتي تجسدت على الخصوص عبر إطلاق تحقيقات تهم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة الديكتاتورية العسكرية في الأرجنتين (1976-1983).

وأشاد البرلماني الأرجنتيني بالمبادرات التي يقوم بها المغرب في هذا المجال.

من جهتها؛ أكدت السيدة زينب عدلاوي عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ أن جلسة العمل التي عقدت مع السيد كارمونا كانت "مثمرة وشكلت فرصة لتبادل الخبرات بين البلدين في تعزيز دولة القانون ووضع قواعد ومعايير تتعلق حقوق الإنسان".

تأهيل "œíوأضافت أن النقاشات تركزت أيضا على العلاقة التي تربطها سكرتارية حقوق الإنسان الأرجنتينية مع البرلمان الأرجنتيني فيما يتعلق ب القوانين بالنظر إلى المعايير الدولية بهدف إدماج مكونات حقوق الإنسان".

وقالت السيدة العلوي إن الطرفين اتفقا على أن "المسلسل الديمقراطي يتطلب شرطا أساسيا؛ وهو المصالحة مع الماضي"؛ وهي المصالحة التي قام بها البلدان والتي تعتبر مرجعا بالنسبة للعديد من البلدان.

وأكدت أن السيد كارمونا تعهد بنقل محتوى ونتائج هذا اللقاء إلى الحكومة والمسؤولين في سكرتارية حقوق الإنسان الأرجنتينية؛ بغية تعزيز الشراكة والتعاون مع هذه الأخيرة.

وكان السيد رامون غليرمو رامون كارمونا؛ الذي يقوم حاليا بزيارة المغرب؛ قد أجرى في وقت سابق اليوم مباحثات مع رئيس مجلس المستشارين السيد محمد الشيخ بيد الله؛ ورئيس مجلس النواب السيد كريم غلاب؛ والوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد يوسف العمراني؛ ورئيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية السيد خليهن ولد الرشيد.

Les expériences du Maroc et de l'Argentine en matière de promotion des droits de l'Homme au centre d'une rencontre entre des représentants du CNDH et un responsable de la Chambre des députés argentine

Rabat, 11 déc. 2012 (MAP) - Des représentants du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le président de la commission des relations extérieures à la Chambre des députés argentine, Guillermo Ramon Carmona, ont échangé, mardi à Rabat, les expériences du Maroc et de l'Argentine en matière de renforcement et de promotion des droits humains.

Qualifiant de "formidables" les chantiers de réformes engagés par le Maroc en matière de droits de l'Homme, M. Carmona a déclaré à la presse à l'issue de cette rencontre qu'il a présenté à la partie marocaine l'expérience de son pays en matière de promotion des droits humains.

Le processus mené dans ce domaine en Argentine, a-t-il dit, est basé sur la consolidation de la démocratie et des droits de l'Homme via "une politique de la mémoire et de justice", concrétisée notamment par le lancement d'enquêtes portant sur les violations des droits de l'Homme commises durant la dictature militaire en Argentine (1976-1983).

Le parlementaire argentin s'est félicité des actions menées par le Maroc dans ce sens.

La séance de travail tenue avec M. Carmona était "fructueuse dans la mesure où elle a constitué une occasion d'échanger les expériences des deux pays en matière de consolidation de l'Etat de droit et de l'instauration des règles et normes relatives aux droits de l'Homme", a indiqué pour sa part Zineb El Adaoui, membre du CNDH.

Les discussions ont également porté sur la relation qu'entretiennent le secrétariat des droits de l'Homme argentin et le parlement argentin en ce qui a trait à "la mise à niveau des lois eu égard aux normes internationales et la conception de la législation dans le but d'intégrer la composante des droits de l'Homme", a-t-elle ajouté.

Les deux parties se sont accordées à dire "que le processus démocratique nécessite un préalable fondamental, à savoir la réconciliation avec le passé", laquelle réconciliation a été entamée par les deux pays, qui constituent aujourd'hui "une référence" pour les pays qui veulent s'initier aux bonnes pratiques dans ce domaine, a estimé Mme. El Adaoui.

Elle a affirmé que M. Carmona s'est engagé à transmettre le contenu et le résultat de cette rencontre au gouvernement et aux responsables du secrétariat des droits de l'Homme argentin, notamment dans le but de consolider le partenariat et la coopération avec ledit secrétariat.

Guillermo Ramon Carmona effectue actuellement une visite de travail au Maroc, lors de laquelle il s'est notamment entretenu avec les présidents des deux Chambres du parlement, Karim Ghellab et Mohamed Cheikh Biadillah, le ministre délégué auprès du ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Youssef Amrani, et le Président du Conseil Royal consultatif des affaires sahariennes (CORCAS), Khalihenna Ould Errachid.

إدريس الأزمي: "سألقي الدرس باللغة الفرنسية والنسخة العربية موجودة بين أيديكم في الملف"!

المصدر: التجديد | 11 ديسمبر 2012 | فن و ثقافة | 16 مشاهدة

استغرب عدد من الطلبة صبيحة يوم الإثنين 10 دجنبر 2012 بكلية الحقوق الرباط أكدال، إقدام إدريس الأزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على إلقاء الدرس الافتتاحي لماستر حقوق الإنسان باللغة الفرنسية، وقال إدريس الأزمي، «سألقي الدرس باللغة الفرنسية والنسخة العربية موجودة بين أيديكم في الملف»، وقال الأزمي «هذا هو تاريخ المغرب»، في إشارة إلى اختياره اللغة الفرنسية لإلقاء الدرس الافتتاحي، أمام طلبة مغاربة وأساتذة باحثين مغاربة.من جهة أخرى، وخلال افتتاح منتدى فاس لتحالف الحضارات، مساء الجمعة الماضية، فضل عمر الفاسي، الفهري أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، الحديث باللغة الفرنسية، واعتبر أن ذلك «سهلا عليه»، وأبى المؤرخ "عبد الهادي التازي"، عضو أكاديمية المملكة، إلا أن يعيد للغة العربية وزنها بعد كلمة الفاسي الفهري باللغة العربية، وطلب عبد الهادي التازي، خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية، من رئيس الجامعة الأورومتوسطية أن ينشئ كرسيا للغة العربية، وتطوع التازي لإلقاء الدرس الأول في هذا الكرسي، ورد عليه رئيس الجامعة سريعا خلال عرضه لمشروع الجامعة الأورمتوسطية، ووعد «عبد الهادي التازي» بإنشاء كرسي اللغة العربية، قائلا، «لم لا وأنا مغربي عربي بربري».

لجنة تطالب المجلس الوطني بزيارة السجون

نظمت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين؛ وقفتين احتجاجيتين أول أمس الإثنين بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان أمام كل من المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك للتنديد بما وصفوها بـ"الانتهاكات الجسيمة" التي يتعرض لها المعتقلون على خلفية ما يعرف بـ"السلفية الجهادية"بالسجون خلال كلمة للجنة أثناء الوقفة .

وتطالب اللجنة بمحاسبة كل المسؤولين عن كافة الانتهاكات الحاصلة داخل هذا البلد، و كذا المسؤولين عن تشويه سمعة بلادنا و العودة به إلى سنوات الجمر و الرصاص.

وبالموازاة مع الوقفة المنظمة أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عرضت اللجنة معرضا لصور مجموعة من المعتقلين تقول إنها تعرضت للتعذيب بالسجون، ويؤرخ هذا المعرض زمنيا لتواريخ معينة عرفت اصطدامات بين موظفي المندوبية والمعتقلين(محطة 9 أكتوبر 2010 التي عرفت ترحيل مجموعة من المعتقلين إلى سجون غير معلومة لعائلاتهم/أحداث 16æ17 ماي 2011/أحداث 21æ22 نونبر 2012).

وبهذا الخصوص، تطالب اللجنة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمباشرة دوره، وزيارة المعتقلين الإسلاميين بسجن سلا 2 بالسجون التي رحلوا إليها، للوقوف على حجم الإصابات في صفوف المعتقلين جراء تدخل قوات الأمن، وكذلك للوقوف على حجم المعاناة والظروف الصعبة التي أصبحوا يعيشونها بعد الأحداث السالفة الذكر.

على هامش المهرجان الخطابي الذي نظمته لجنة التصحيح والتتبع لجبر الضرر بأكدز

المعتقلون الصحراويون يحيون جراح معتقل أكدز

تحت شعار «رد الاعتبار رهين بجبر الأضرار الجماعية للساكنة»، نظمت لجنة التصحيح والتتبع لجبر الضرر بأكدز بزاكورة يوم 9 دجنبر 2012 مهرجانا خطابيا أمام بوابة المعتقل السري بدوار الحد بأكدز. التظاهرة تميزت بحضور مكثف لساكنة المدينة ولمختلف الفعاليات السياسية والحقوقية وهيئات المجتمع المدني بالإقليم. وقد افتتح المهرجان بكلمة اللجنة المنظمة التي ركزت على ضرورة جبر الضر الجماعي لساكنة اكدز باعتبارها المنطقة الاكثر تضررا من مخلفات المعتقل الرهيب، خصوصا الساكنة المجاورة له. المنحى نفسه صارت فيه كلمة أبناء المختطفين السابقين بسجن تاكونيت، حيث طالبوا بتمثيلهم داخل المجالس الجهوية لحقوق الإنسان وتمكينهم من حقوقهم المشروعة الناجمة عن سنوات الاختفاء القصري الذي تعرض له اباؤهم وعائلاتهم. وكانت مجموعة من المعتقلين السياسيين الصحراويين الذين قضوا 9 سنوات من الاعتقال بهذا السجن، والذين تم استدعاؤهم لحضور هذا المهرجان، قد قاموا بجولة صحبة الكثير من الفعاليات الحقوقية لمختلف أجنحة المعتقل، حيث تذكر الجميع لحظات التعذيب والتنكيل التي كانوا يتلقونها. «الوطن الآن» عاشت تلك اللحظات الرهيبة داخل هذا المعتقل، والتي استحضرها المعتقلون خصوصا أثناء طوافهم بمختلف الزنازن التي كانت تأويهم، واستحضروا جميع تفاصيل حياة الاعتقال وسوء التغدية والتعذيب الذي كانوا يتلقونه على يد مجموعة من المسؤولين ذكروهم بأسمائهم كـ: النقيب حدراش (زاكورة) والنقيب اوعدي والملازم العمراني والرائد الشكوري التهامي... والحقيقة أن المتأمل في هذه الأجنحة والزنازن يصاب برعشة خاصة.

وعلى هامش هذا اللقاء أجرت «الوطن الآن» حوارا مع الصغير مغراوي نيابة عن المجموعة الصحراوية التي كانت معتقلة بأكدز

مبارك كرزابي

الصغير مغراوي، سجين صحراوي سابق بمعتقل أكدز

هذه مطالبنا لجبر ضرر المعتقلين السابقين

من هو الصغير مغراوي؟

اختطف سنة 1976 وهو طالب بثانوية ولي العهد بورزازات، سجن بمعتقل أكدز من 1976 إلى 1980، حيث تم نقله إلى معتقل قلعة مكونة، وكان ضمن مجموعة صحراوية التي تضم 115 معتقلا نساء ورجال. مجموعة صحراوية توفي منهم 27 شخصا ودفنوا بمقبرة اكدز بجوار المعتقل الذي كان يضم انذاك مجموعة 73 ومجموعة بنوهاشم. وقد أفرج عن المعتقلين الصحراويين سنة 1991 .

○ ما هي مطالبكم كمختطفين سابقا ومعتقلين صحراويين بسجن اكدز ومكونة وبدون محاكمة لمدة 16 سنة؟

● أهم هذه المطالب أجملها في النقط التالية:

1 - الكشف عن الحقيقة كاملة لما جرى خلال سنوات الجمر والرصاص

2 - مساءلة المسؤولين عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمعتقلات اكدز وقلعة مكونة وتاكونيت

3 - إنصاف جميع الضحايا بدون تمييز،لأن الدولة ميزت بين المعتقلين الصحراويين بأكدز ومعتقلي تازمامارت. فهؤلاء استفادوا من تعويض وصل إلى 360 مليون سنتيم، في حين لم يتجاوز أقصى تعويض عند الصحراويين 160 مليون سنتيم. كما استفاد أبناؤهم وزوجاتهم وذوو الحقوق من تعويضات جزافية، الشيء الذي حرم منه الصحراويون، وبذلك كنا ضحايا النظام والمجتمع وضحية رفاق الدرب وضحية ما يسمى بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي لم يعمل لحد الآن على تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

4 - المطالبة بتنظيم «قوافل حقوقية» إلى المخابئ السرية المتواجدة بالصحراء، والتي ظلت خارج أجندة الدولة والهيئات الحقوقية، والإدماج الفعلي للمعتقلين في المجتمع، وتسوية الوضعية المادية والإدارية لملفات المعتقلين الصحراويين

5 - تمكين ساكنة منطقة اكدز وتاكونيت من جبر ضرر جماعي حقيقي ينصفها ويعيد إليها كرامتها بعدما تم إقصاؤها بطرق مقصودة ومبيتة

○ ما هو سر إصرار المعتقلين الصحراويين على العيش في الماضي رغم تسوية ملفهم من طرف الدولة؟

● بعد اكتشافنا لمجموعة من المغالطات التي تسربت للرأي العام الداخلي والخارجي لما وقع بادرنا إلى تنوير الجميع بحقيقة ما وقع، وذلك حفظا للذاكرة وصونا لها من كل تحريف، ولأجل كتابة تاريخ حقيقي.

○ ما حقيقة تهمة الانفصال التي توجه اليكم من طرف البعض؟

● بغض النظر عن الخلفية السياسية التي تمت فيها عملية الاختطاف، هناك ما يسمى بحق الإنسان في التعبير عن القناعة السياسية، علما بان الانفصال،لا محل له من الإعراب» والدليل اننا انخرطنا في عملية التسوية وفي إطار الحوار واستفدنا من جزء من التعويض.

2Ñ8 مليون أورو لدعم حقوق الإنسان بالمغرب

صادقت المفوضية الأوروبية أول أمس الإثنين، على برنامج بقيمة 2Ñ8 مليون Ñ«ÃÃ سيخصص للنهوض بحقوق الإنسان في المغرب. وحسب وكالة المغرب العربي أوضحت المفوضية الأوربية أن هذا البرنامج يتوخى توفير الدعم لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوÑÑ لحقوق الإنسان، المؤسستان الرئيسيتان لحماية حقوق الإنسان بالمغرب. هذا وكان المغرب قد وقع في يونيو الماضي بالرباط اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بلغت قيمتها 45 مليون Ñ«ÃÃ في شهر لتمويل البرنامج الحكومي حول المساواة وحماية المرأة.